سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

الجنائية الدولية بانتظار الأسد

أنور بدر

المشروع الفرنسي لمحاسبة بشار الأسد كمجرم حرب، وتقديمه إلى المحكمة الجنائية الدولية لارتكابه جرائم ضد الإنسانية بحق السوريين، ما زال يصطدم بالفيتو الروسي، الذي سبق وأعاق ثلاث مرات مشاريع تدين نظام الأسد، رغم تأييد كل من بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة لمشروع الجديد، حيث أكدت السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة سامانثا باور أنه «لابد من محاسبة مرتكبي هذه الجرائم المشينة ويجب على المجتمع الدولي أن يتحد في مواجهة هذه الأعمال الوحشية».

التقرير الذي قدم أمام مجلس الأمن من قبل فريق مشهود بحرفيته، كالمحامي ديفيد كرين، رئيس الادعاء في المحكمة الخاصة بسيراليون، والطبيب الشرعي البريطاني ستيورات هاميلتون، والسير جيفري نايس، المدعي العام الرئيس في محاكمة الرئيس اليوغوسلافي السابق سلوبودان ميلوسوفيتش أمام المحكمة الجنائية الدولية، منح الكثير من المصداقية لملف صور التعذيب والتجويع حتى الموت في المعتقلات السورية. بالإضافة إلى تصريحات مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي الأسبوع الماضي، التي اتهمت فيها النظام السوري بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان بشكل مأساوي، شكلت مجتمعة المستند القانوني لمشروع القرار الفرنسي.

بدورها أكدت مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية فاليري آموس في بيان صدر منذ أسبوعين أنّ الاعتداءات على المدنيين، هي جرائم حرب، قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، مع ذلك يتطلب تقديم النظام السوري للمحكمة الجنائية الدولية بهذه التهمة، تفويضا من مجلس الأمن الدولي، وفق تصريح المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو، نظرا لأن سوريا ليست بين ال ١١٦ دولة المشاركة في نظام روما الأساسي المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي عام ٢٠٠٢، ولا تعترف باختصاص المحكمة.

لكن أوكامبو يضيف أن «مجلس الأمن الدولي يستطيع إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية إذا اعتبر أن العدالة يمكن أن تساهم في إحلال السلام والأمن في هذا البلد»، وربما يساعد اتخاذ قرار ضمن الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا المسعى، لتجاوز الفيتو الروسي في مجلس الأمن.

كما يمكن للمدعي العام في حالات استثنائية أن يقوم هو بتحريك الادعاء ضد مشتبه بهم بجرائم ضد الانسانية، بحيث يُصدر مذكرات توقيف اسمية بحق المتهمين، ويطلب من مجلس الامن المساعدة في تنفيذ قراره، كما جرت الأمور ضد الرئيس السوداني عمر البشير، الذي لم تصادق حكومته على ميثاق المحكمة.

ويمكن للمعارضة السورية أن تسهم بتحقيق هذا الهدف، عبر تقدّيم الحكومة السورية المؤقتة بطلب الى عدد من المنظمات الدولية ومنها الجنائية الدولية للانضمام اليها والمصادقة على الاتفاقيات الدولية، استنادا الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اعترفت بشرعية المعارضة السورية، كما حصل مع السلطة الوطنية الفلسطينية، أو في ساحل العاج مثلاً، وفي هذه الحالة يمكن للحكومة المؤقتة أن تطلب الى المحكمة الجنائية الدولية مباشرة مهامها في جرائم الحرب المرتكبة ضد الانسانية بحق السوريين، وفق المادة ١٢ من نظام روما الأساسي، لعجزها هي، أو صعوبة ممارسة اختصاصها في هذا الشأن.

ويكمن الخيار الأخير عبر تحريك الادعاء الشخصي من قبل مجموعة أفراد وعائلات ممن أصابهم الضرر من ممارسات النظام السوري، ويحملون الجنسيات الأوروبية، بحيث ينعقد الاختصاص الأوروبي ضد بشار الاسد والمتورطين معه في جرائم الحرب، كما حصل في الدعوى التي أقيمت ضد رئيس وزراء إسرائيل السابق شارون في انكلترا لمسؤوليته في مجزرة صبرا وشاتيلا.

الافتتاحية

استقالة الابراهيمي والحل السياسي المفقود

سامي شيحان

كشف مصدر دبلوماسي في الأمم المتحدة يوم الجمعة الماضي أن المبعوث الدولي إلى سوريا، الأخضر الإبراهيمي (٨٠ عاما)، استقال من مهمته الرامية إلى البحث عن حل سياسي لإنهاء الحرب الأهلية، دون الإعلان عنها بشكل رسمي، بحسب ما علق المتحدث باسم المنظمة الدولية ستيفان دوجاريك.

ورغم النفي المتضمن في التعليق السابق، إلا أن سياق المهمة الرسمية للأخضر الإبراهيمي كوسيط في الأزمة السورية سبق ووصلت إلى طريق مسدود إثر تعثر محادثات السلام بين النظام والمعارضة، وضيقت الخيارات السياسية أمام الإبراهيمي الذي عينته الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في آب/ أغسطس ٢٠١٢ خلفا لكوفي أنان.

رفض النظام للحل السياسي انطلاقا من فكرة حكومة انتقالية كاملة الصلاحيات كما تضمنت حنيف ١ أنهى مهمة الابراهيمي، حيث صرح عميد الدبلوماسية السورية وليد المعلم أمام مجلس الشعب مطلع آذار/ مارس أنه «في حال استقال الإبراهيمي ولم توجه الدعوة إلى جنيف جديد فالمنطق يقود إلى شيئين، هما الاستمرار بإنجازات قواتنا المسلحة، ومواصلة الحوار مع مختلف مكونات المجتمع السوري والمعارضة الوطنية «.

هذا المنطق عززه النظام السوري بتكثيف ترتيباته لإعادة انتخاب بشار الأسد لولاية ثالثة، حيث حذر الإبراهيمي بأن اجراء الانتخابات الرئاسية في سوريا في ظل استمرار النزاع «سيضر بالعملية السياسية ويعرقل احتمالات التوصل إلى حل سياسي». بينما رفضت دمشق ما اعتبرته تدخلاً خارجيا في اجراء الانتخابات الرئاسية، محملة الأمم المتحدة ومبعوثها مسؤولية عرقلة مفاوضات جنيف ٢ بين الحكومة والمعارضة.

وبغض النظر عن بازار الأسماء المطروحة لخلافة الإبراهيمي أم لبقائه، فإن المجتمع الدولي وعلى النقيض من الدعوات الروسية، لا يبدي استعجالاً فيما يخص تحريك قطار جنيف بعدما توقف في محطته الثانية، حتى أن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري يؤكد أن لا وقت لديه للحديث عن سوريا، فهو منشغل حصراً بأوكرانيا.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٦) ٢٠١٤/٤/٢٨

مهزلة المرشَح المنافس لبشار!

نبيل حيفاوي

يبدو أن المستشارين الإيرانيين والروس، ومعهم جوقة «القيادة» لسلطة بشار الاسد، وجدوا في تقديم مرشح «منافس» لبشار، ورقة يمكن رفعها أمام العالم لتأكيد درجة من الديمقراطية في انتخابات الرئاسة المزمعة، في الثالث من حزيران٢٠١٤.

حقاً هي خطوة كبيرة يقدم عليها النظام، لمجرد وجود «منافس» شبح، فمنذ استلام حافظ أسد السلطة بانقلاب عسكري أمني، وحتى رحيله، لم يحدث أن لعب النظام لعبة تقديم منافس «كومبارس»، وشكلي يثير السخرية، ويرجع ذلك إلى بنية سيكيولوجية ترى في شخص الرئيس نوعا من الألوهية، وعليه فإن تقديم مرشح في لعبة الانتخابات، كان أمراً مفزعاً لعقل الدكتاتور- الإله، ولسان حال الطاغية يقول: إن فكرة منافس « للقائد» حتى وإن كان المنافس شبحًاً، رسمته دوائر السلطة الأمنية، تشكل ثغرة ولو صغيرة جداً على منظومة القيم الدكتاتورية، ولا يجوز اللعب بها، حتى لا تتحول إلى تقليد، يمكن أن ينخر بالهالة التي تحيط بشخص الدكتاتور حتى بعد موته، وما رتبه في حياته، من مستقبل للسلطة، ليبقيها بيد سلالته، حيث كانت مهزلة التوريث، وتعديل الدستور ليكون على مقاس الوريث لناحية السن، فجاء الابن، وتم التجديد له ولاية ثانية، بطريقة الأب «الاستفتاء».

أما وقد زلزلت ثورة السوريين مواقع السلطة، ومزقت كل ادعاءاتها بالشرعية، وأسقطتها واقعيا في ساحات المدن والبلدات، وعلى مرأى وسمع العالم، مع استمرار تشبث النظام بالسلطة، استنادا الى قوته التدميرية القاتلة، واعتراض العالم على بقاء النظام، في مبادرة جنيف١، وتهافت أدنى مستوى من الشرعية للنظام، سارعت الفئة المسيطرة للانقضاض على مقترحات الحل الانتقالي، الذي ينطوي بنصوصه وآلياته على نزع الشرعية عن نظام بشار، ونقل السلطة لحكومة انتقالية بصلاحيات كاملة، فإمعاناً منه في رفض أدنى تغيير، وأي مستوى من الإصلاح، كان القرار بإجراء الانتخابات. وباستعراضات مبالغ فيها للإنجازات العسكرية، بعد احتلال قواته وميليشياته الحليفة مدينة يبرود، حاول النظام ربط الانتخابات بوهم انتصاره على «الإرهاب»، وراح ينظم المسيرات الإلزامية، لتهتف لبشار الأسد رئيساً لولاية ثالثة، وللأبد.

أما الجديد «المضحك» في المسيرة السياسية للدكتاتورية، أن يتم ترشيح منافس للرئيس من أعضاء «مجلس الشعب»، هو ماهر الحجار، المنتمي لما يسمى «حزب الإرادة الشعبية» المنشق عن الحزب الشيوعي السوري، ظناً منه أن هذه اللعبة الصبيانية السخيفة، يمكن أن تضفي لمحة «ديمقراطية» على ما يدعى الانتخابات الرئاسية، وبذلك يمكن استجداء بعض القبول الدولي لعقد الانتخابات، وقبول نتائجها المقررة والمعلومة سلفاً.

ولابد أن نلاحظ، دور ثورة الشعب السوري في جعل نظام «الأسد للأبد»، يضطر ولو من باب الخداع والتضليل للجوء إلى هذه الحيلة المبتذلة، والتي ما كان النظام ليقدم عليها لولا شعوره بالمأزق الحاد مع شعبه، ومع دول العالم والرأي العام العالمي، فبين «الأسد للأبد» وفكرة وجود منافس على الرئاسة، مسافة شاسعة لم يكن عقل النظام قادراً على استيعابها وولوجها، لولا اهتزازه وتصدعه واحساسه العميق بالخطر الذي يهدد بقاءه.

ومن غير المستبعد أن يبدي جمهور الموالين، المعروفين بغلوائهم، استياءً من فكرة «المنافس»، رغم علمهم بأنه منافس «في مهزلة»، لن تكون لها أية نتائج على رئيسهم الأبدي.

وربما تكون المفاجأة الدستورية، التي تقضي بضرورة تأييد ٣٥ عضوا من مجلس الشعب لكل من يتقدم للانتخابات الرئاسية، هي المخرج لإبعاد المنافس، لكنها تتيح للأجهزة الأمنية وللأسد أن يمنح أي مرشح «كومباس» يوافقون عليه هذه المنة، بحيث يكون دور هذا المرشح في لعبة الديمقراطية الانتخابية تخفيض نسبة المصوتين لبشار، بحدود خمسة بالمئة عن نتيجة الاستفتاء السابق.

والأكيد أن هذه المهزلة لن تمر على المواطن السوري، وستثير الضحك والمرارة، وكذلك القوى الدولية، التي أعلنت سلفاً عدم شرعية بشار، ولا انتخابات الرئاسة التي يسعى منها لكسب الشرعية مفقودة.

تكتيكات النظام قبل ٣ حزيران

ماجد حمود

رغم الأجواء التي يشيعها النظام بين الموالين أو المحكومين لسلطته بمناطق سيطرته، لجعل انتخابات الرئاسة الشغل الشاغل إعلاميا ودعائياً، تأخر بشار الأسد في ترشيح نفسه رسمياً، وزيادة في إضفاء الاهتمام بالانتخابات الرئاسية، جرى ترشيح شخص، يشغل وظيفة عضو بمجلس الشعب، لتلميع الصورة السوداء القاتلة للنظام، وللظهور بالمظهر الديمقراطي.

ولأن تركيز النظام على الانتخابات، يتطلب خلق ظروف على أرض الواقع، تبدو معها السلطة بحالة السيطرة والاستقرار، فعلى الأغلب أن يعمل النظام على استعراض قوته وإمساكه بزمام المبادرة، وقدرته على توفير الظروف المناسبة، ولو ليوم الانتخابات على الأقل، لتمر المناسبة دون تحديات من قوى الثورة.

ويعلم النظام أن أكثر المحافظات خارج سلطته، وهي أدلت بصوتها على رئاسته بثورتها عليه من أجل الحرية. مع بقاء المحافظات التي يظن أنه يمسك بها، ويقدر على صناعة الزيف فيها، بعدد من الصور التي تظهر أفواجاً من «الناخبين» وهم يدلون بأصواتهم. لذلك يمكن أن تكون تكتيكاته في الشهر المتبقي لموعد الانتخابات في ٣ حزيران، مركّزة على ناحيتين:

الأولى تأمين العاصمة عسكرياً، بإبعاد يد الثوار عن مركز

المدينة، وهو ما تفسره الهجمات الشرسة والمدمرة، على بلدة المليحة وجوبر وداريا. فالمسافة التي تفصل كل منهم عن قلب العاصمة، غير كافية لمنع أسلحة الثوار من الوصول إلى أهم المقرات العسكرية والأمنية والحكومية في العاصمة. وربما على الثوار تحصين مواقعهم جيدا لإفشال هجمات النظام وإحباط أهدافه الآنية والمستقبلية.

وكذلك مدينة حمص، التي تتعرض لهجمة هائلة ومجنونة، كي لا تكون أحياءها المحررة من سلطته، مصدر تهديد له على أبواب الانتخابات، وفي يوم حدوثها. فهو سيسعى لحسم معركته في حمص قبل موعد الانتخابات، حتى لا تبدو صورته باهتة بنظر الموالين له، أو لدى المراقبين.

والتكتيك الثاني، ربما يكون على هيئة عقد هدن ومصالحات كاذبة في مناطق أخرى، قرب العاصمة، أو بعيدا عنها. ويجري بالفترة الأخيرة الحديث عن هدنة مع الثوار في مدينة الزبداني، تتلوها مصالحة مع أهلها والثوار، تجعل صورة المنطقة الممتدة من القصير وحتى نهاية القلمون ومنطقة الحرمون في «جبل الشيخ»، تبدو بحالة استقرار وأمان.

لكن حسابات النظام على هذا النحو لن تعطي ثمارها كما يشتهيها. ولن تكون صورته في يوم الانتخابات، كما يتمناها ويسعى لها. ففي الشهر المتبقي لموعد الانتخابات، لن يستطيع بشار الأسد وحلفاؤه أن ينجزوا ما عجزوا عنه خلال سنتين وأكثر، في الغوطتين أو حمص، فضلا عن بقية الأرض السورية الممتدة من درعا والجولان جنوباً، إلى حماة وإدلب وحلب والساحل شمالا وغرباً.

فكرة الانتخابات غبية وساقطة من أساسها، وتكتيكات النظام التحضيرية لتوفير مناخ يدعم خطوته، ليوظفها في بقائه، لن تؤتي ثمارها، ولعلها ستكون مناسبة لتجدد طاقة الثورة المدنية والعسكرية، بالضد من لعبة النظام.

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٦) ٢٠١٤/٤/٢٨

العلويون يدفعون ثمن جرائم النظام وسياسته

تحقيق: نوار الحموي

مع بداية هذا الشهر بدأت زيارتي لقرية تقع في المحيط الغربي للسقيلبية سأسميها «ألف» ينتمي أبناؤها للطائفة العلوية، زيارتي جاءت استجابة لدعوة صديق قديم تعرفت عليه في يوم مضى خلال الخدمة الإلزامية وحالياً يتابع عمله في التدريس.

بداية لابد من ملاحظة (النظام يسميّ كل قتلاه شهداء، ونحن بدورنا نميّز بين شاب يخدم الإلزامية أو طُلب لخدمة الاحتياط، فنعتبر موت هؤلاء شهادة، وبين من تطوّع في الدفاع الوطني ويقاتل مع النظام ويقتل، وكذلك حال المتطوعين من عناصر وضباط جيش النظام، فهؤلاء ندعوهم قتلى).

قبل الوصول لقرية صديقي، لفت انتباهي اللوحات الضوئية التي تحمل صور وأسماء «الشهداء»، التي انتشرت في هذه البقعة الجغرافية التي تتداخل ديمغرافياً مع القرى

السنية، فالقرى العلوية تحمل السلاح، والقرى السنّية القريبة منها تحمل السلاح أيضاً، ثمة فرق في نوعية السلاح الثقيل والطائرات الغير موجود مع مقاتلي المعارضة هنا، بينما هو متوفر مع النظام.

بعد وصولي لبيت صديقي «فهد» تبدأ أخته بالحديث عن «علي» العسكري الذي كان ينتظر عرسه منذ عدة شهور، وفي آخر مرة وعندما تمكن من تحضير كل ما يلزم لعرسه، وحدّد موعد العرس في هذا الشهر وصل خبر مقتله قبل زيارتنا بأيام قليلة، العروس التي كانت تنتظر أن تلبس ثوبها الأبيض، لبست السواد، بالمناسبة معظم النساء في هذه القرية يلبسن السواد.

أمام معظم من صادفت كنت أفضل الاستماع وتخزين المعلومات في الذاكرة، هنا لا يمكن أن تبوح بأي رأي سياسي قد يحمل أية بذرة معارضة، ولا يمكن أن تسأل حتى صديقك: وماذا بعد؟ الكل يتفرج على القنوات السورية الحكومية، وإذا وجدت شخصاً ابتعد عن هذا السياق تجده يشاهد قناة الجديد.

يفضل «فهد» أن يعرفنا إلى القرية مشياً على الأقدام، حيث لا توجد مقابر مسورة، القبور تنتشر في كل الأراضي، كأن هذه القرية دخلت سباتاً، وتصالحت مع قتل شبابها، فهد يسلم على جاره العجوز أبو محسن، ويخبرني أن هذا الرجل فقد أحد أبنائه في معارك ريف دمشق، ولديه ابن يخدم الإلزامية ومصاب في كتفه ويقضي حالياً فترة نقاهة.

لاحظت أن معظم بقاليات القرية يوجد فيها بنزين ومازوت، سوق سوداء علنيةً، إضافة لوجود محلات بيع المواد المسروقة من المناطق التي دخل إليها جيش النظام، حيث تطلق الناس على هذه المحلات ومحتوياتها كلمة « تعفيش».

صديقي «فهد» المدرس يقول لي أن عدد القتلى في قريته هذه تجاوز المئة. أما عدد الجرحى والمعاقين فتجاوز الخمسين.

أمشي معه في شوارع القرية التي تبدو كثكنة عسكرية من كثرة عدد البنادق وحامليها. كأن القرية هنا بلا زراعة أو تربية مواشي. فأعداد المزارعين تضاءل جداً جداً، وكذلك حال أعداد مربي الماشية، لاسيما الأبقار، فالشباب الذي كان يعتمد عليه كقوة عاملة تحوّل في معظمه إلى خدمة جيش النظام ولجان التشبيح.

يتركني قليلاً صديقي وهو يتحادث مع أحد سكان القرية بخصوص مسألة عائلية، فيذهب ذهني نحو تلك المادة الهامة التي كتبتها «ديما سعد الله ونوس في «المدن»، وذلك بعد تحرير الراهبات المخطوفات وحملت عنوان: «نحن العلويون، ليش منحبّك» حيث تخاطب الطاغية بشار ساخرة وتقول: «سيادة الرئيس» لتقول له بأن الطائفة العلوية عنده ليست سوى أرقام لا قيمة لها، فها هو يحرّر الراهبات بينما لا يتذكر سيادته علويو عدرا أو النساء والأطفال من الطائفة العلوية وعددهم ١٧٦ والمختطفون أيضاً، لعله يملك ورقة ملكية «طابو أخضر» بالطائفة العلوية، حيث باتت سياسته العسكرية تشكل خطراً وجودياً حقيقياً على العلويين، وتؤكد أنه خلال تاريخ العلويين ومنذ القرن الثالث الهجري ولغاية الساعة لم يتعرض العلويون إلى هكذا إبادة.

يعيدني لصحو الواقع صوت صديقي فهد: نكمل المشوار ونعود إلى البيت، حيث يكون طعام الغداء قد تم تحضيره.

في البيت أرى الشاشة الكبيرة التي اقتناها فهد، شاشة قيمتها الفعلية أكثر من مئة ألف ليرة، والمؤكد أنه اشتراها من إحدى محلات «التعفيش» وفي إطار هذا الحديث نتعرف إلى مدى اقتناء الناس هنا لهذه المواد المسروقة، مؤكد ثمة ناس لا تشتري هذه البضاعة المسروقة من بيوت ومحلات السوريين الثائرين ومناطقهم، حيث اشترى جار لفهد غسالة أوتوماتيك حديثة بمبلغ ١٠٠٠٠ آلاف ليرة فقط، وقبل رحلتي هذه بأيام أعرف من صديق آخر أنه ذهب إلى مزة ٨٦ بدمشق ورأى بعينيه المستودعات المليئة بالمسروقات، حيث عرض عليه آلات صناعية سرقت من معامل سبينة والقدم تقدر قيمتها بعشرات الملايين وطلب سارقها مبالغ تافهة من عيار مليون ليرة.

تتحدث والدة فهد السبعينية عن الفرح الذي غاب، عن البهجة التي ضاعت بسبب الأزمة حسب وصفها، كل هذه القرى التي تحيط بنا باتت منكوبة بسبب «ولاد الحرام» الذين قتلوا أولادنا وغيّروا حياتنا.

في صدر البيت أيضاً صورة عائلية كبيرة، ومع الانتهاء من طعام الغداء، كانت الفضائية السورية تستضيف محللاً توقع أن تنتهي الأزمة خلال أسبوع واحد بعد ١٥ آذار ٢٠١١، ومازال يردد ذات العبارات من عيار: «حرب كونية على سوريا».

بعد الغداء أجلس مع صديقي فهد في غرفة أخرى يحدثني عن الهلع الذي يصيب الضباط وعناصر الأمن من حواجز الشبّيحة المنتشرة هنا في هذه المنطقة، حيث يقومون بتحضير سلاحهم كلما عرفوا أن هناك حاجزاً لهم سيمرون عليه، طبعا يطلق هو عليها جملة «قوات الدفاع الوطني».

في السهرة أتعرف إلى «أبو الموت»، وهو من عناصر النظام، قاتل في الكثير من مناطق سورية، قتل أعداداً كبيرة من «الإرهابيين»، يفتخر بما فعل، أبو الموت هذا صاحب مزاج أيضاً، يستمع للطرب الشعبي، حيث أسمعنا كاسيتاً لمطرب يغني للطاغية ومما أذكره من كلمات الأغاني: «مكتوب على الروسية، بشار راعي سوريا».

يطلّ الصباح وأغادر أودع تلك القرية المنكوبة، وأعود مجدداً للسير في طرقات البلد الخطرة جداً.

«عمران» العامل في المشفى الوطني في طرطوس يتحدث عن ٥٥ جثة تصل كل يوم إلى براد المشفى ولاحقاً يتم توزيعها إلى مختلف قرى ومناطق الساحل.

«عائد» المثقف الذي أمضى في سجون الطاغية الأب ١٥ سنة، يحكي لنا عن الظلم الذي وقع على أبناء هذه الطائفة التي جعلها النظام وقوداً لحربه على الشعب، فالشاب الذي يذهب للتطوع في استخبارات النظام أوفي الجيش يعيش غربتين، فهو من جهة ترك قريته وأرضه، ومن جهة أخرى يعيش في مدن الصفيح التي أنشأها النظام حول دمشق، وفي هذه الأيام مازال النظام يرتكب إبادة جماعية بحق الشعب السوري، والطائفة العلوية تدفع ثمناً باهظاً نتيجة اصطفاف معظم أبنائها مع النظام، طائفة دفعت أثماناً باهظة أيضاً من خلال سجناء الرأي فيها الذين أمضوا كغيرهم عشرات السنوات في السجون.

الأمراض المزمنة لدى اللاجئين السوريين: أولوية «أطباء بلا حدود»

أطباء بلا حدود ٢١ نيسان ٢٠١٤

منذ شهر نيسان ٢٠١٢، قامت منظمة «أطباء بلا حدود» بإدارة مشروع لمعالجة الأمراض المزمنة في لبنان لتلبية الاحتياجات الملحة للمرضى السوريين، الذين لم يعد بإمكانهم الحصول على العلاج.

ويقول الدكتور وائل حرب، الطبيب المشرف لدى المنظمة في وادي البقاع: «نحو ٩٠ في المئة من مرضانا يصلون إلينا ولديهم تشخيص سابق لمرض مزمن ما، عادة ما يكون ارتفاع ضغط الدم والسكري. ثم تتدهور حالتهم الصحية سريعاً في حال لم يحصلوا على العلاج خلال أسابيع. ومع اندلاع الحرب في سوريا، لم تعد مثل هذه الأمراض تشكل الأولوية. فالأهم منها هو الحصول على الطعام والمياه والمأوى، أي الاحتياجات الحيوية. بالإضافة إلى ذلك، فإنهم غالباً ما لا يملكون المال لدفع تكاليف النقل إلى المرافق الصحية أو لشراء الأدوية. وبالنسبة لمرضى السكري، فإنّ الحمية الغذائية تشكل على الخصوص عائقاً كبيراً. لذلك، فإننا نعالج عدداً كبيراً من المرضى الذين يصلون إلى مرافقنا وهم يعانون من ارتفاع ضغط الدم والسكري غير المتحكم فيه، وهو ما قد يسبب فقدان الوعي والأزمة القلبية والغيبوبة».

احتياجات ملحة وموارد محدودة

بصفتنا منظمة إنسانية تقدم خدمات العلاج مجاناً إلى اللاجئين السوريين الذين يعانون من هذا النوع من الأمراض، فإننا نلاحظ تدفقاً كبيراً ومتزايداً للمرضى على مرافقنا الصحية. في المقابل، تواجه المنظمة مشكلة في محدودية الموارد المالية والبشرية.

وتقول الدكتورة بينيدكت دو كالبيرماتين، أخصائية الأمراض المزمنة: «لقد بلغت العيادات حدودها القصوى. وفي المرافق الصحية التابعة لمنظمة أطباء بلا حدود في لبنان، يمكن للطبيب أن يقضي في المعدل ثماني إلى عشر دقائق فقط مع كل مريض. وهذا وقت قصير جداً لإجراء فحص كامل والقيام بالتشخيص وتحديد نوع العلاج وشرح كل شيء للمريض ووصف الأدوية الضرورية لحالته الصحية. وهو ما يبدو غير قابل للتطبيق من الناحية النظرية، ولكنهم ينجزونه بالفعل على أرض الواقع».

ومن المهم جداً الحفاظ على استمرارية العلاج للمرضى المصابين بالأمراض المزمنة. وتضيف الدكتورة دو كالبيرماتين: «إنّ الأمر يتطلب التزاماً وعلاقة مستمرة بين المريض والطبيب. ولكن في هذا السياق، فإن المرضى لاجئون. وبما أنهم لا يعيشون في وضع مستقر، فإنه من الصعب إجراء مراقبة مناسبة لحالتهم الصحية، وهو ما قد يتسبب في الإضرار بعملية العلاج».

تكييف بروتوكولات العلاج لتتلاءم مع الحالات الطارئة الإنسانية

تقول الدكتورة فيليبا بول، مستشارية طبية لدى منظمة أطباء بلا حدود: «بصفتها منظمة طبية إنسانية، فالأطباء عادةً يعملون في مناطق الأزمات الطارئة حيث تنتشر الأمراض المعدية. وحتى الآن، لدينا خبرة محدودة في معالجة الأمراض المزمنة على المدى الطويل. واليوم، وحتى نضمن حصول اللاجئين السوريين على علاج فعّال، فإنّنا مطالبون بالابتكار وتكييف بروتوكولات العلاج التي قمنا بصياغتنا وفق نماذج علاج من أوروبا وأمريكا الشمالية مخصصة للأزمات الإنسانية الطارئة».

علماً أنّ منظمة أطباء بلا حدود أجرت خلال عام ٢٠١٣ أكثر من ١٧,٩٠٠ استشارة طبية لفائدة المرضى المصابين بأمراض مزمنة في مرافق صحية توجد في طرابلس ووادي البقاع في لبنان، فضلاً عن مخيم دوميز للاجئين في شمال العراق. ومنذ أن بدأت المنظمة في إدارة مستشفيات مؤقتة وعيادات في شمال سوريا في حزيران ٢٠١٢، أجرت الفرق الطبية التابعة لها أكثر من ١٤٠,٠٠٠ استشارة طبية، العديد منها جراء إصابات بليغة وأخرى لمعالجة أمراض مزمنة مهددة للحياة. كما ساعدت الفرق أكثر من ٢,٠٠٠ امرأة حامل للتوليد الآمن. علماً أنّ خمسة موظفين عاملين في المنظمة قد تمّ اختطافهم من منزل تابع للمنظمة في شمال سوريا ليلة ٢كانون الثاني٢٠١٤، وذلك حين كانوا يعملون على توفير الرعاية الطبية للسوريين المتضررين جراء النزاع، وإلى اليوم تواصل المنظمة بذل قصارى جهودها لضمان عودتهم الآمنة. كذلك فقدت المنظمة طبيباً يعمل ضمن كادرها في أيلول ٢٠١٣ , حيث قُتِلَ ٢٠١٣ قتل في شمال سوريا.

تدير «أطباء بلا حدود» ٦ مستشفيات و٤ مراكز صحية في شمال سوريا، بالإضافة إلى برنامج صحي من الدول المجاورة لدعم ٢٧ مستشفى و٥٦ مركزاً طبياً في سوريا، فتوفر لهم الأدوية والمعدات الطبية وتؤمن دعما واستشارات تقنية.

للإطلاع:

http://www.msf-me.org/ar/news/news-media/news-press-releases/treating-chronic-diseases-amongst-syrian-refugees-a-priority-for-msf.html

مفوضة حقوق الإنسان تدين ممارسات التعذيب في سوريا

مركز أنباء الأمم المتحدة ١٤ نيسان ٢٠١٤

أدانت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيليه الاستخدام المفرط للتعذيب في أماكن الاحتجاز بجميع أنحاء سوريا على يد قوات الحكومة وبعض جماعات المعارضة المسلحة.

وأصدرت مفوضية حقوق الإنسان ورقة تحتوي شهادات مفصلة من ضحايا وشهود وصفت نمطاً واسع النطاق من التعذيب وإساءة المعاملة في المنشآت الحكومية، ووثّقت التقارير المتعلقة بالتعذيب على يد بعض الجماعات المسلحة. وأكدت بيليه أنّ القانون الدولي يُحظّر استخدام التعذيب في جميع الأوقات والظروف. حيث يُعد جريمة حرب في النزاع المسلح، ويبلغ مستوى الجرائم ضد الإنسانية عندما يستخدم بطريقة منهجية أو واسعة النطاق.

وأضافت بيليه، في بيان صحفي، أنّ الاستنتاجات تؤكد أنّ التعذيب يُمارس بشكل روتيني في مرافق الاحتجاز الحكومية كما تستخدمه بعض الجماعات المسلحة. وحثّت المفوضة السامية لحقوق الإنسان الحكومة على وقف استخدام التعذيب وإساءة المعاملة على الفور. مع تجديدها دعوة الحكومة إلى السماح للمراقبين الدوليين المحايدين بالوصول بانتظام ودون إعلان إلى جميع أماكن الاحتجاز ليتمكنوا من رصد الوضع على نحو فعال.

ورداً على سؤال من الصحفيين حول مسئولية الحكومة والمعارضة عن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، قالت بيليه «إن لجنة التحقيق المستقلة ومكتبي أشارا بشكل مستمر إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل الجانبين، ولكن لا يمكن مقارنة الاثنين. من الواضح أنّ أعمال قوات الحكومة تزيد بكثير، من أعمال قتل وقسوة واعتقالات واختفاء، لذا لا يمكن المقارنة. إن الحكومة مسئولة بشكل كبير عن وقوع الانتهاكات. ويجب إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية».

وذكّرت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أعضاء المجلس، في إفادتها، بطلبها لمجلس الأمن الدولي في آب عام ٢٠١١ إلى إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية. مشيرة إلى تدهور الوضع وتصاعد الهجمات من القوات

الحكومية والجماعات المسلحة. مُشدّدةً على أن السلام لا يمكن أن يتحقق بدون العدالة.

للإطلاع:

http://www.un.org/arabic/news/story.U١bmslV_uFk.#٢٠٩٢٩=asp?NewsID

http://www.un.org/arabic/news/story.U١bmm١V_uFk.#٢٠٩٤٨=asp?NewsID

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٦) ٢٠١٤/٤/٢٨

اللامبالاة الأمريكية إزاء الانتخابات الرئاسية السورية

محمد سليم

لماذا تكتفي الولايات المتحدة، وبقية الدول الغربية، بشجب الانتخابات الرئاسية السورية وإعلان الاشمئزاز منها؟ لماذا لا تتحرك لتعطيل هذه الانتخابات بطريقة ما؟

ألا تقول واشنطن، وتردد بقية عواصم الغرب من ورائها، إن الانتخابات الرئاسية ستنسف الجهود السلمية وتغلق باب الحل نهائياً؟ لماذا يسمح الأمريكيون بذلك؟ ألم تكن الانتخابات فرصة للضغط على الرئيس السوري لعدم ترشيح نفسه فتفتح بذلك نافذة صغيرة على الأمل؟

ألا يعني انتخاب الأسد مجدداً استمرار الحرب السورية سنوات طويلة؟ ألا يعني غض النظر عن الانتخابات غض نظر عن استمرار المحنة السورية؟

أجل.. كل هذا صحيح، ولكن من وجهة نظرنا نحن فقط، أما من وجهة نظر الأمريكيين فالانتخابات مجرد تفصيل لن يغير في الوقائع شيئاً. لماذا؟

لنقرأ هذا الخبر:

«بدأت العواصم الأوروبية تنسق بين أجهزتها الأمنية والدبلوماسية بشكل حثيث لمواجهة ما باتت تعده تهديداً متنامياً من المقاتلين المتشددين الذين يتوجهون إلى سوريا للقتال مع مجموعات متطرفة.. وتستعد دول أوروبية مع دول أخرى معنية بالملف السوري للاجتماع يوم ٨ أيار المقبل للتنسيق في مواجهة التهديد المتنامي من المقاتلين الأجانب في سوريا. وأفادت وزيرة الداخلية البلجيكية جويل ميلكي أن تسع دول أوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة وتركيا والمغرب والأردن وتونس ستجتمع في بروكسل للتنسيق بشكل أفضل في هذا الملف».

ألا يذكركم هذا بشيء؟ ألم تسمعوا الكلمات نفسها عن أفغانستان والعراق؟

على كل فثمة خبر آخر يقدم تفسيراً أكثر وضوحاً: «أفادت مصادر دبلوماسية غربية أن النزاع السوري سيكون نزاعاً طويلاً جداً، وعلينا الاستعداد له بشكل جيد».

هكذا فالدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لم تعد في صدد البحث عن حل للأزمة السورية، بل كل ما هنالك أنها تسعى إلى إدارة هذه الأزمة بطريقة تحد من تبعاتها ومخاطرها على دول الجوار وعلى الدول الغربية نفسها. وقد بشرنا الأمريكيون منذ أشهر بأن وجود الرئيس الأسد من عدمه لم يعد نقطة محورية في الصراع الذي سيستمر حتى بعد ذهاب الرئيس، وذلك نظراً لعدة اعتبارات: أولاً وجود فصائل إسلامية يشكل تنحي الرئيس هدفاً مرحلياً بالنسبة إليها فيما الهدف النهائي هو إقامة دولة إسلامية في سوريا، وثانياً عدم إمكانية تخلي إيران عن مصالحها وبالتالي عدم إمكانية تخليها عن دعم النظام السوري مع بقاء الأسد أو مع ذهابه، وثالثاً وجود حاضنة شعبية للنظام مستعدة للقتال خلفه بغض النظر عمن يقود هذا النظام..

غير أن القراءة الأمريكية ليست بريئة، بمعنى أنها ليست تحليلاً للواقع وحسب، بل هي تعكس رغبة ذاتية. ألم يقل كبير موظفي البيت الأبيض، دينيس ماكدونو، إن ما يحدث في سوريا هو صراع بين أشرار السنة وأشرار الشيعة وبالتالي هو يخدم الأهداف الأمريكية؟! ألم يقل أكثر من مسؤول أمريكي إن سوريا ستكون فيتنام إيران؟! ألم يقل الرئيس الأمريكي نفسه إن حرب سوريا تستنزف إيران وروسيا معاً؟!

من هنا فإن الأمور يجب أن تبقى على ما هي عليه.. والانتخابات القادمة، إذ تعزز الواقع الراهن، هي إحدى الوسائل لتحقيق هذا الهدف.

محاولة يائسة للمفاضلة بين المرشحين!

ياسر عطا الله

يصلح ماهر عبد الحفيظ حجار ليكون رئيساً.. رئيسنا. ولكن بشرط أن نتجاهل اسم الأب (عبد الحفيظ) الذي يخل بالإيقاع ويعقد المسألة.

اقرؤوا بصوت عال. انتبهوا إلى الجرس الموسيقي واحكموا بأنفسكم: «يا الله ويا ستار تحميلنا القائد حجار».. مناسبة تماماً. أليس كذلك؟

وأيضاً: «يا حجار.. نحنا جنودك ملايين.. يا حجار تسلم يا عالي الجبين».. رائعة ومطابقة تماماً للشروط والمواصفات. والأهم نستطيع بكل ثقة أن نهتف: «بالروح بالدم نفديك يا حجار»، كما نستطيع أن نغني: «ماهر حجار رمز الوحدة الوطنية». الاسم لائق تماماً لنشرات الأخبار: «استقبل السيد حجار.. وودع السيد حجار.. وأكد السيد حجار..». وكذلك هو لائق لكل النعوت المقدسة: «القائد المفدى ماهر حجار.. الزعيم التاريخي ماهر حجار..».

أما المرشح الآخر، حسان النوري، فهو يحمل اسماً فضيحة. نشاز وغير مناسب لأي هتاف أو أهزوجة أو شعار أو نعت من أي نوع. تخيلوا: «استقبل السيد النوري.. وقال السيد النوري..». أو: «بالروح بالدم نفديك يا نوري»، أو: «القائد المفدى النوري».. أين القافية وأين السجع في هذه العبارة: «قائدنا إلى الأبد حسان النوري».. من أين سنأتي للرجل بهتافات وشعارات تناسب اسمه؟. الأدهى من ذلك أن الاسم يلائم كل أنواع السخرية الممكنة. مثلاً: «أنا مواطن اندبوري بسبب حسان النوري».. أو: «لن تركع أمة قائدها نوري».. هل يجوز هذا؟ كيف سيكون موقفنا أمام العالم؟ كيف سنرفع رؤوسنا ولدينا رئيس يحمل هذا الاسم؟!

مع أن المفاضلة بين الاسمين تأتي لصالح حجار إلا أن في سيرة الرجل ما يقلق، بل ما يثير الفزع. حجار عضو في الجبهة الشعبية للتغيير.. الجبهة الراديكالية ذات المواقف الحاسمة والصلبة التي لا تعرف المهادنة ولا المرونة. والأخطر: ذات الشعبية الكاسحة، إذ يتمتع أعضاؤها (العشرون أو الثلاثون) بتأييد معظم أبنائهم وزوجاتهم!.

والأخطر أن حجار شيوعي منذ العام ١٩٨٥. شيوعي.. هل انتبهتم؟! يعني ممكن أن يقوم هذا المرشح، وبمجرد وصوله إلى سدة الرئاسة، بثورة بلشفية على غرار ثورة أكتوبر. وهل ينقصنا ثورات؟! ونظراً للكاريزما الهائلة التي يمتلكها وللشعبية الساحقة التي يتمتع بها (بين أهل بيته) يمكن أن يشرع بإقامة ديكتاتورية البروليتاريا، أو يقوم بثورة ثقافية يقطع فيها ملايين الرؤوس مثلما فعل ماو تسي تونغ. أو يبني دولة شمولية على غرار ما فعل ستالين. ومن يدري؟! ربما يقودنا إلى حرب عالمية ثالثة، أو يجعلنا قطباً في مواجهة أمريكا ويدخلنا في أتون حرب باردة جديدة.. يا ساتر!

أما حسان النوري فهو ليس أقل إثارة للفزع، إنه تاجر ورأسمالي.. يعني ممكن أن يحولنا ـ لا سمح الله ـ إلى بلد رأسمالي مثل المانيا.. فماذا يحل بنا عندها؟!

المسألة يا جماعة بحاجة إلى روية وحذر، فالخيار بين الاثنين ليس سهلاً كما تتخيلون. إنه قرار تاريخي ومفصلي ومسؤولية وطنية يجب أن نرتقي لها.

وماذا عن سوسن حداد؟ في الواقع لا أعرف، ولا يعرف أي سوري، عنها ما يثير أي تعليق من أي نوع، حتى يكاد هذا الاسم أن يكون وهمياً تماماً.. وربما كان اسماً حركياً لشريف شحادة مثلاً.

هل يجوز المزاح في هذا المقام؟.. السؤال الأكثر وجاهة: وهل يجوز الكلام بجدية؟

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٦) ٢٠١٤/٤/٢٨

الانتخابات الرئاسية

النظام مستمر في التحضير والغرب مستمر في الكذب

خالد الحلبي

في كتابه (أسرار الرؤساء) يؤكد الصحفي الفرنسي فنسان نوزيل أن الرئيس جاك شيراك هو من أحبط المسعى الأمريكي لإسقاط النظام السوري إثر مقتل الحريري. حسب هذا الكتاب فإن كوندليزا رايس قدمت إلى باريس حاملة رسالة حاسمة من بوش الابن مفادها أن النظام السوري قد تجاوز الحدود المسموح بها ويجب معاقبته بقسوة، والعقوبة المثلى هي اجتثاثه على الطريقة العراقية. كانت الإدارة الأمريكية تملك ملفاً ثقيلاً يفصل التدخلات السورية في العراق، وخاصة إرسال مقاتلين متطرفين لمقاتلة الجنود الأمريكيين هناك، كما أن مشروع المحافظين الجدد كان وقتئذ لا يزال يحتفظ بشيء من بريقه ومشروعيته: تغيير المنطقة وتحويلها نحو الديمقراطية وجعلها تتبنى القيم والمثل الأمريكية..

الرئيس الفرنسي، الذي كان قد أبدى انزعاجاً شديداً لمقتل صديقه الحريري محملاً النظام السوري المسؤولية المباشرة والكاملة، فاجأ ضيفه الأمريكية برد سلبي، إذ أكد على ضرورة معاقبة نظام دمشق ولكن عبر إجباره على الانسحاب من لبنان، ومن ثم إجباره على تغيير سلوكه، أما تغييره هو نفسه فهذا خطر وغير مضمون لغياب البديل المناسب والجاهز وكذلك لأن من شأن إسقاطه تحويل سوريا إلى مستنقع جديد ينضم إلى جاره العراقي في إنهاك الولايات المتحدة وتكبيدها أثمان باهظة. هذه النصيحة سرعان ما وجدت آذان صاغية في واشنطن حيث عدل الرئيس الأمريكي عن خطته، واكتفى بالضغط لسحب الجيش السوري من لبنان ولتغيير بعض من سلوك النظام..

لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها شيراك خدمة للنظام السوري، فقد سبق له أن استقبل بشار الأسد في باريس، ومع أن الأسد الشاب كان يزور فرنسا بصفته ابن رئيس (كان حافظ الأسد لا يزال على قيد الحياة وفي سدة الحكم) فإن الإليزيه استقبله بحفاوة وبمراسم تليق بالرؤساء، وقد فُهم من ذلك، ومن تربيتة شيراك على كتف ضيفه، مباركة فرنسية لخطوة التوريث المنتظرة. وحسب مصادر عديدة فإن شيراك قد بذل جهوداً حثيثة لإقناع الأمريكيين بصلاحية الابن لخلافة أبيه، وعلى الأرجح فإن الرئيس الفرنسي لم يذكر أمام ضيفه السوري أي كلمة عن الديمقراطية والانتخابات التعددية، كما أنه لم يأت على ذكر حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير، وبالطبع فإنه لم يكلف نفسه عناء السؤال عن رأي السوريين في اسم رئيسهم القادم..

وكما صار معروفاً، فقد انضمت الولايات المتحدة إلى الركب الفرنسي، وعندما وصلت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية وقتذاك، دمشق لتعزي بالرئيس حافظ الأسد فقد انتحت بالأسد الابن جانباً وخاطبته بـ «السيد الرئيس» في إشارة واضحة وحاسمة للموافقة الأمريكية على التوريث الذي كان وشيكاً، والوزيرة الأمريكية أيضاً لا يرجح أن تكون قد لفتت نظر (ابن الفقيد) إلى التعارض بين التوريث والنظام الجمهوري، كما لا يرجح أن تكون مفردة الديمقراطية قد وردت في ذلك الحديث الهامس بين الوزيرة والرئيس المنتظر. هذا لا يعني أن الموافقة الغربية على «الرئيس الشاب» كانت غير مشروطة، ولكن الشروط، وكما تأكد لاحقاً، لم تكن ذات صلة بالديمقراطية وحرية الأحزاب وحرية الرأي والتعبير.. لم تكن ذات صلة بالسياسة الداخلية السورية أصلاً، بل ببساطة كانت تتمحور حول طلبات اقتصادية على رأسها ضرورة فتح السوق السورية أمام منتجات العولمة، إضافة إلى بضع طلبات تتعلق بالسياسة الخارجية والدور الإقليمي.

اللامبالاة الغربية لم تقتصر على طبيعة النظام السوري السياسية بل تعدتها إلى أساليبه الأمنية، ليس داخل سوريا فقط وإنما في الإقليم أيضاً. لم يحرك الغرب ساكناً إزاء تجاوزات الجيش السوري في لبنان، عندما قضى على الحركة الوطنية اللبنانية، أو عندما انقلب على المسيحيين (حلفاء الغرب التقليديين)، أو عندما انقض على الفلسطينيين.. ولم يتحرك الغرب إزاء أحداث حماة في ثمانينات القرن العشرين، سوى ببضع بيانات خجولة وفارغة وغير قابلة للصرف، وعندما هم ناشطون سوريون، في العام ٢٠٠٧، بتحريك محاكمة دولية لرفعت الأسد لمسؤوليته عن تلك الأحداث، علق الصحفي البريطاني روبرت فيسك (يعرف عنه تعاطفه مع النظام السوري) بالقول: «لم يكن الأمريكيون آسفين على سحق تمرد الإسلاميين هذا على يد العم رفعت.. أراهنكم أن رفعت سيكون في مأمن من جماعة الأمم المتحدة. لكان وقف إلى جانبنا لو أنه الآن في العراق يحارب المتمردين الإسلاميين كما فعل في حماة. أليس كذلك؟ وهذه هي المشكلة كما أخشى. فكلنا رفعت الآن».

لقد اجترح النظام السوري عبارة «المعايير المزدوجة» في وصف المحاباة الغربية لإسرائيل، ولكن النظام نفسه لم يكن يوماً ضحية لهذه المعايير. ففيما كانت المقرعة الغربية تدق على رؤوس حكام في العالمين العربي والإسلامي بذريعة الحرية وحقوق الإنسان، كان يكتفي بعبارات متلعثمة وخجولة عن ممارسات نظام دمشق. لم تطرح بجدية، في أي وقت، قضايا السجون السورية ومعتقلي الرأي وكم الأفواه.. بل غالباً ما كان الغرب يعقد مقارنة بين النظامين البعثيين في العراق وسوريا: نظام ديكتاتوري فظ وقاس مقابل نظام ديكتاتوري ناعم ولطيف.. استبداد غبي ومجنون مقابل استبداد عاقل ومرن.

في مفاوضات الشراكة الاقتصادية السورية كان الأوربيون يعزون تأخر التوقيع إلى تقصير الحكومة السورية في إجراء الإصلاحات السياسية المطلوبة: الدمقرطة والتعددية وحرية الصحافة والسماح بتشكيل أحزاب حقيقية.. وكان المسؤولون السوريون يضربون عرض الحائط بهذه التبريرات، ليس فقط لرفضهم القاطع لمثل هذه الإصلاحات، بل أيضاً لإدراكهم بعدم جدية الأوربيين وبأن هذه الذرائع مجرد تمويه على الأسباب الحقيقية والتي هي اقتصادية ومالية ولا صلة لها بالديمقراطية والحرية.

ويشهد مسؤولون غربيون كثر أن زياراتهم السياسية لدمشق ولقاءاتهم بالمسؤولين السوريين كانت تخلو من أي إلحاح على الديمقراطية ومشتقاتها، بل إن بعض هؤلاء كانوا يأتون محملين بتوصية من رؤسائهم: لا تحرجوا السوريين بأي تلميح عن الديمقراطية!

والآن لنضع أنفسنا مكان مسؤولي النظام السوري (على اعتبار أننا نستطيع ذلك ونقبله)، فلماذا علينا أن نقلق من الاعتراضات الغربية على الانتخابات الرئاسية القادمة؟ لماذا نعير هذه الاعتراضات أي اهتمام؟ ألم تعلمنا تجاربنا مع الغربيين أنهم يريدون منا أشياء كثيرة ليس بينها حرصنا على الديمقراطية ونزاهة الانتخابات؟ هل تغير شيء في نظرة الغرب لنا ولشعبنا حتى نصدق أنه صار حريصاً على إلزامنا بالتحول الديمقراطي؟ لماذا إذاً لا نضرب عرض الحائط بهدة الاعتراضات الزائفة ونمضي قدماً فيما نحن مقدمون عليه؟!

حرية - السنة الثانية - العدد (٨٦) ٢٠١٤/٤/٢٨

جائزة «المزرعة» والكتابة في زمن الحرب

يارا بدر

اختار القائمون على جائزة «المزرعة» للإبداع الثقافي للعام ٢٠١٤، ذكرى يوم جلاء المُستعمر الفرنسي عن أرض سوريا -١٧ نيسان- ليعلنوا عن عودة الجائزة التي توقفت في العام ٢٠١١، وذلك (احتجاجاً على اختيار النظام الحل الأمني والقمعي بمواجهة انتفاضة شعبنا المطالبة بدولة الحرية والكرامة والقانون)، بحسب ما ذكر السيد «يحيى القضماني» راعي الجائزة في كلمته التي شارك بها كرسالة مرئية في المناسبة. وكانت الجائزة قد انطلقت قبل أكثر من عقدٍ من الزمن، حافظت خلال سنوات عمرها على مصداقية واستقلالية عن الوصاية، كما نوّه «قضماني»: (وبقيت جائزة نظيفة بعيدة عن الولاءات الشخصية والفساد).

تشارك القائمون على جائزة «المزرعة» للإبداع الثقافي، ورابطة الكتاب السوريين، في إعادة إطلاق الجائزة، بالتعاون كذلك مع مؤسسة «المتوسط لتنمية القراءة والتبادل الثقافي»- دار «نون» للنشر التي تولّت مسؤولية طباعة ونشر الروايات الفائزة.

عقد الحفل في العشرين من نيسان في مدينة «أنطاكيا» التركية، بحضور مثقفين وإعلاميين سوريين وعرب وبمشاركة تركية، حيث أعلنت لجنة التحكيم التي تألّفت من احمد إبراهيم الفقيه وإسماعيل فهد إسماعيل وكاتب سوري طلب عدم الكشف عن اسمه- بحسب الأنباء- عن أسماء الفائزين بالجوائز الثلاث الأولى، وهم:

الكاتب والصحفي فخر الدين فيّاض وقد فازت روايته «رمش إيل» بالمرتبة الأولى، ولفيّاض كتب منشورة ذات طبيعة لا تقارب الرواية، وإنّما تنحو إلى المذهب البحثي، فحملت عناوين «النظام الشمولي العربي»، و«الجحيم الأمريكي في العراق».

أمّا المخرج المسرحي والمُعتقل السياسي السابق غسان الجباعي ففازت روايته «قهوة الجنرال» بالجائزة الثانية، وجباعي الذي قدم عدة أعمال مسرحية وقصصيّة قبل أن يقدّم تجربته الروائية هذه، متمسكاً بخبرته الشخصية ليقتحم عوالم السجين السياسي، إذ سبق له أن شارك في إعداد فيلم وثائقي عن تجربة السجن بعنوان «فوق الرمل تحت الشمس»، بتوقيع المخرج محمد ملص، منعت السلطات الرسمية عرضه. وقد اعتبر الجباعي في الكلمة التي شارك بها، أنّ الجائزة كانت بمثابة (النافذة المضيئة والوحيدة في عتمة حكم العسكر).

الكاتبة سوسن جميل حسن فازت في المرتبة الثالثة عن رواية «قميص الليل»، وكان السيد حسام الدين محمد، نوّه في كلمته التي ألقاها باسم رابطة الكتّاب السوريين بالأعمال النسائية المشاركة، التي تميّزت بجودتها العالية ونجحت في أن تنافس بقوّة.

تتميّز تجربة سوسن عن منافسيها بأنّها ليست الأولى في تجربتها الأدبية كحالهم تقريباً، إذ سبق لها أن نشرت ثلاث أعمال روائية، هي: (حرير الظلام- ألف ليلة في ليلة- النبّاشون)، إلى جانب كتابتها في عدد من الصحف السورية والعربية. من موقعها الجغرافي- إن صحّ القول- اختارت الكاتبة وهي ابنة مدينة اللاذقية السورية، أن تناقش في روايتها الجديدة «قميص الليل» الكثير من الأسئلة التي عصفت بكل سوري مع هبوب ربيع سوريا، ولعلّها أسئلة مزدوجة وأكثر ثقلاً والتباساً في بيئة مزجت الولاء السياسي بالولاء الوطني، والعائلي، والمجتمعي.

البارز في هذه القائمة من الأعمال المُختارة، هو تنوّعها الجغرافي إن صح القول، فالجائزة اهتمّت بالكاتب السوري، وآليّات تعبيره عن الحدث الأبرز الذي تعيشه سوريا، أو بكلمات أخرى كما تساءل السيد محمد: (كيف تستطيع هذه المجموعة البشرية المُسمّاة بالسوريين أن تبْدع خلال هذه المذبحة الهائلة، وأن تنتج روايات، وهي صنف أدبي يستلزم جهداً كبيراً وقراءة متأنية لأحداث متحركة وإشكالية)، من هنا كان هذا التنوّع الجغرافي والانتماء المذهبي مسار اهتمام ثقافي مشترك، بخصوصية بيئية يعكس تنوعها حقيقة الواقع السوري، فدمشق اليوم لا تشبه اللاذقية في قلقها الأمني، وتعرّضها للهاون وصعوبات المعيشة منذ أكثر من عام، أمّا السويداء التي شابهت دمشق بمشاركتها في بعض أشكال الحراك الثوري السلمي، فلا تزال تعتبر أكثر مناطق سوريا أمناً وأماناً اليوم، في حين تشهد اللاذقية ضغوطاً كثيرة، خاصة بها وتميّزها باعتبارها بيئة غير حاضنة للحراك الثوري، فللاذقية حزنها على كل شاب ذهب مؤدياً خدمته الإلزامية وعاد في كفن. ولها أخطاؤها، ولها قلقها من موقفٍ تمترست خلفه طوال ثلاث أعوام، ومن مستقبلٍ يُخشى أن يلونه هذا الماضي.

إلاّ أنّ البارز الأكثر كان غياب الفائزين الثلاث عن المشاركة، وهم جميعاً يعيشون في سوريا حتى اللحظة. إذ منعتهم الظروف الأمنية وواقع الحرب من الوصول إلى حفل تكريمهم،

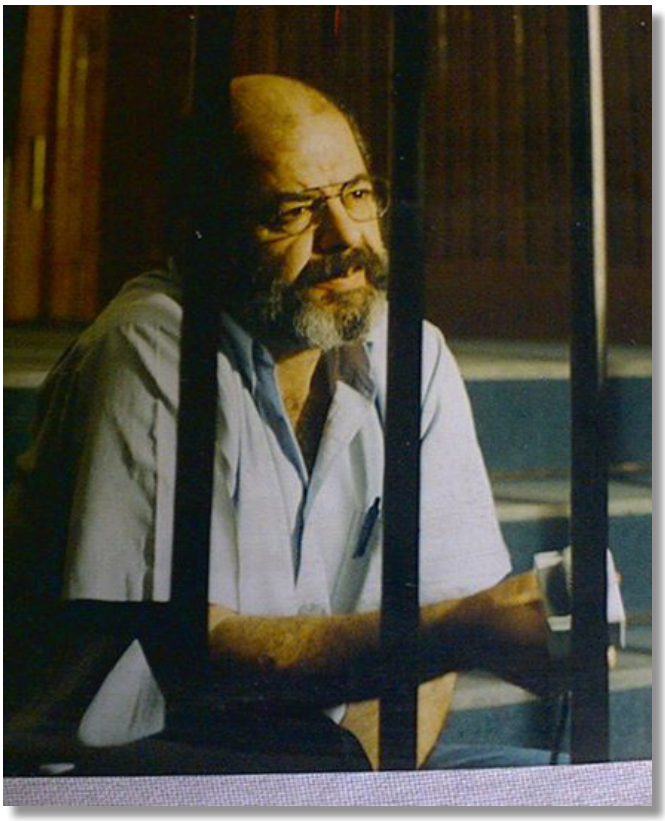

فأرسلوا كلماتهم التي ألقاها كل من الروائي والمؤرخ الفلسطيني «عادل بشتاوي»، والإعلامية السورية «ميسون شقير»، إلى جانب القاص السوري «خطيب بدلة». وفي هذا الصدّد عنونت الكاتبة حسن كلمتها « بين الداخل والخارج السوري حدود قاتلة»، التي طرحت فيها الكثير من الأسئلة القاسية، وأشارت فيها إلى أنّ: (الشعب السوري بعد أكثر من ثلاثة أعوام من القتل والدمار يصر على استعادة إرادته واستقلاله، ويمضي وسط دمائه وأشلائه في طريق صناعة وطن طالما دغدغ أحلامه في زمن الاستبداد).

حسن كما جباعي ومثلهما فيّاض وأي مُحتفى به على إنجازه، يتمنى الحضور ويعصره ألم الغيّاب، لكن وكما قال جباعي في كلمته بعضٌ من مواساة، أنّ الكتابة والاحتفال بها يؤكدان للعالم : (أنّ سوريا لا تموت، وأنها قادرة على كنس الاستبداد، وبناء وطن حديث، وطن الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية لجميع السوريين).

*- مشاريع على هامش الاحتفال:

البارز الحقيقي اللافت في احتفاليّة جائزة «المزرعة» للإبداع الثقافي هذا العام، هو تطورّها، واتخاذ الحفل مناسبةً لطرح المشاريع الواعدة، وخطط المستقبل، وليس نقطة ختام لعام مضى، وهو منهج خاطئ تعاني منه أغلب الفعاليّات الثقافية في عالمنا العربي.

ففي كلمته التي شارك بها، أعلن أمين الجائزة حسام الدين محمد، أنّ المسابقة مفتوحة أمام جميع المشاركات العربية، أمّا عضو لجنة التحكيم، الكاتب الليبي أحمد الفقيه فقد طالب رابطة الكتّاب السوريين ودار «نون» للنشر بطباعة جميع الأعمال المشاركة وليس الفائزة وحدها.

ومن جهتها أعلنت السيدة «تغريد الحجلي»- وزيرة الثقافة في الحكومة السورية المؤقتة- أنّ الوزارة ستتبرّع بطباعة عشرة آلاف نسخة من الأعمال الفائزة في المشروع المُقترح لإنشاء جائزة خاصة لإبداعات أطفال المُخيمات السورية، المنتشرة في دول الجوار بمعظمها.

بتكريم الفعل المقاوم حاضراً، بتكريم العمل الإبداعي، وثقافة المقاومة السلمية، تميّزت جائزة «المزرعة» لهذا العام، فكانت تكريماً ثقافياً لكتّاب يقاومون الموت بالكتابة، ويتجاوزون حرب اليوم بكل ما تدمره وكل ما تأخذه من أرواح ومن جمال في حياتنا بفعل بناء يشترط التمهل والتأني مناقضاً قانون الحرب ذاتها وجنونها، بفعل يبني- على طريقته- غداً أفضل.

مراثي الديمقراطية وصناديق الاقتراع

فداء يونس

رغم أن الانتخابات الجزائرية لم تأت بجديد حين أوصلت بوتفليقة، رغم عجزه الجسدي والعقلي، إلى ولاية رئاسية رابعة، إلا أنها تؤشر إلى تهالك النظام العربي بكافة أشكاله وتمظهراته السياسية.

فالنظام الجزائري القادم من ثورة المليون شهيد، وإرث منظومة دول التحرر والاشتراكية المستفادة من العلاقات بالاتحاد السوفيتي السابق، انتهى كما انتهت كل تلك المنظومة والتجربة السوفيتية الأم إلى نظام ديكتاتوري قمعي فاسد.

ولم تكن حتى التجارب السياسية لأحزاب ومنظمات نقابية ومهنية من اليسار أو اليمين بأفضل حالاً من تجارب تلك الدول، ابتداءً بتجربة آل بكداش في سوريا إلى تجربة لويزا حنون في الجزائر، وصولاً إلى الأحزاب القومية والدينية التي تحالفت مع الفساد والاستبداد كما حصل مع الترابي في السودان ومع الغنوشي مؤخرا في تونس.

وليت الأنظمة العربية المفارقة كتجربة تونس، من الحبيب بورقيبة إلى بن علي، أو تجربة مصر من أيام مبارك إلى الشيخ مرسي الذي ورثه باسم الثورة الأولى، وانتهاءً بالفريق السيسي الذي سيرثه باسم الثورة الثانية، وحتى خصمه الانتخابي حمدين صباحي، نجحت أو تنجح بتقديم صورة أفضل لما يمكن أن نعتبره أنظمة ليبرالية خارج منظومة التحالفات الأيديولوجية للرفاق السوفيت، بل وبالقطيعة أو التناقض معهم في كثير من الحالات.

الديمقراطيات العربية في نسختها الفريدة للاستفتاء على شخص الرئيس، أو في نسختها المعدلة من الانتخابات التعددية ضحت بحرية المواطن على مذبح الأمة والوطن والقضية، لتنتج نسخة مشوهة من الديكتاتوريات المعاصرة، ديكتاتوريات انتخابية لمجتمعات فُقدت فيها الحرية كقيمة مفقودة في العمل السياسي. وهذا ما يحاول الأسد أن ينجزه باسم صناديق الاقتراع في سوريا.

يحضرني في رثاء الديمقراطية هذا نقيضين، جاء الأول في انقلاب الفريق سوار الذهب في السودان، حين وفّى بوعده خلال عام، فأجرى الانتخابات وسلم السلطة وتنحى عن السياسة والعسكر، وتجربة الرئيس ميشيل سليمان الذي يرفض الترشح لولاية رئاسية ثانية رغم أنها متاحة له!

كاريكاتير العدد

التحقيق بشأن استخدام نظام الأسد غاز الكلور

جورجيت أسعد

فيما أبدى النظام السوري رغبته بإنهاء عمل البعثة الدولية المشرفة على تدمير ترسانته الكيميائية، بعد أن أعلنت «منظمة حظر الأسلحة الكيميائية» إن ما يقرب من ٩٢,٥ في المئة من الكيميائيات المستخدمة في إنتاج الغاز السام خرجت من سوريا، متعهداً بتسليم أو تدمير النسبة الباقية من مخزونه الكيماوي والتي تقدر بنحو ٧,٥ في المئة بحلول نهاية الشهر الجاري، أي في حدود الفترة المنصوص عليها بتاريخ ٢٧ نيسان/ إبريل.

تؤكد البعثة الدولية أنها لم تتمكن بعد من تدمير كل منشآت الانتاج والتخزين التي يزيد عددها على عشر منشآت، مقابل تشكيك في مصداقية الكمية التي أعلنت عنها الحكومة السورية والتي تقدر بنحو ١٣٠٠ طن متري. مما دفع بالسفير البريطاني مارك ليال جرانت للقول بضرورة استمرار مهمة الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلال المستقبل المنظور، خاصة وأن قرار مجلس الأمن لم يحدد مهلة لنهاية عمل اللجنة الدولية.

لكن استخدام النظام لغازات الكلور السامة مجدداً، أكد ضرورة استمرار دور البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حيث دعا أعضاء مجلس الأمن الدولي الأسبوع الماضي إلى التحقيق بشأن التقارير التي تشير إلى استخدام نظام الأسد غاز الكلور بمناطق مختلفة في سورية تخضع لسيطرة الثوار. وفق تصريح سفيرة نيجيريا جوي أوغو التي تتولى الرئاسة الدورية لمجلس الأمن يوم ٢٣ نيسان/ إبريل.

فالهجمات التي وقعت في عدة مناطق من سوريا هذا الشهر تحمل سمات مشتركة، أعادت النظام إلى حظيرة الاتهام، حيث يقوم بحملة منسقة لقصف البلدات والمدن الخارجة عن سيطرته باستخدام غازات الكلور التي استخدمت لأول مرة كسلاح كيماوي في الحرب العالمية الأولى.

وتؤكد تقارير حقوقية وطبية من سوريا، عبر فديوهات موثقة وشهادات حية لأشخاص تعرضوا لحالات الشدة التنفسية أو الاختناق، أو شهادات المسعفين وشهود عيان أن طائرات هليكوبتر ألقت قنابل الكلور بتاريخ ١١ و١٢ نيسان/ أبريل في قرية كفر زيتا التابعة لمحافظة حماة، والتي تخضع لسيطرة المعارضة.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية جين ساكي بهذا الصدد: إن واشنطن لديها مؤشرات بأن قوات الحكومة ربما تكون استخدمت غاز الكلور في سوريا، وأن هناك حاجة لفتح تحقيق بذلك.

بدوره مدير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أحمد أوزوموجو التي تشرف على عملية تدمير المخزون السوري من هذه الأسلحة، يدرس الآن إرسال بعثة تقصي حقائق بمبادرة منه للتحقيق في تقارير عن وقوع هجوم بغاز الكلور في سوريا.

فهذا الإجراء يقع ضمن صلاحياته، ولا يحتاج لطلب رسمي من الدول الأعضاء، بعدما انضمت الحكومة السورية إلى المنظمة العام الماضي، في إطار اتفاق مع روسيا والولايات المتحدة يقضي بأن تدمر دمشق برنامجها للأسلحة الكيماوية وكل منشآت الانتاج والتخزين بحدود ٣٠ يونيو حزيران/ يونيو، لتجنب ضربات عسكرية أمريكية.

إلا أن النظام ينفي كعادته استخدامه غاز الكلور والمواد السامة، كما أنكر مسؤوليته في ضرب المدنيين ضمن المناطق المعارضة له، بغاز السارين في أغسطس/ آب الماضي والذي أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ١٤٠٠ شخص جلّهم من النساء والأطفال. بعكس ما أثبته التحقيق الدولي، وهذا ينزع عن النظام أية مصداقية له في هذا الصدد، ويؤكد أهمية عمل منظمة حظر الأسلحة الكيماوية حتى لو سلم النظام المخزون المصرح به سابقا، كما تؤكد العديد من الأطراف الديبلوماسية.